

تقرير إجتماع مجلس الجامعة

المنعقد يوم الخميس 23 أبريل 2009 بمقر كلية

الآداب و العلوم الإنسانية (تنمة الاجتماع السابق)

انعقد مجلس الجامعة يوم الخميس 23 أبريل 2009 ، تنمة الإجتماع السابق المنعقد يوم الأربعاء 8 أبريل، على الساعة الثانية و النصف بعد الزوال بقاعة الإجتماعات بكلية الآداب و العلوم الإنسانية ترأسه السيد محمد قوام رئيس الجامعة و حضره السيدات و السادة : ليلي حركيك ، يحيى بوغالاب، عبد العزيز شفيق، عبد العزيز فسوان، عبدالواحد مبرور، عبد الحق جابر، أحمد موسى، خليل بنخوجة ، خالد مهدي، عبد الحق غريب ، طارق القصابوي ،مصطفى بنمهان، عبد الحق صاحب الدين ، عبد الحكيم حسن الدين، العمراوي علي، محمد بنحدو ، يوسف الشراوي ، عبد اللطيف سهيل، عبد الحنين بلحاج، المامون الزاهيدي، محمد القدام،مصطفى بيهالي .

في البداية رحب السيد الرئيس بجميع الأعضاء الحاضرين و ذكر بالنقاط المدرجة في جدول الأعمال و التي جاءت كالتالي:

1- الحصيلة المالية لسنة 2008.

2- تقرير السيد مراقب الدولة لسنة 2007.

3- النظام الداخلي:

1- النظام الداخلي للجامعة.

2- النظام الداخلي لمجلس الجامعة.

4- مختلفات

في بداية هذا الإجتماع، تدخل السيد الرئيس و أكد أن هذا الإجتماع هو بمثابة تنمة للإجتماع السابق المنعقد يومه الأربعاء 8 أبريل 2009 ، كما أشار السيد الرئيس أن النقط الثلاث الواردة في جدول الأعمال قد تم تأجيلها بطلب من أعضاء المجلس في الإجتماع السابق.

و بعد ذلك قام المجلس بدراسة النقط الواردة في جدول الأعمال و التي جاءت كالتالي:

1- الحصيلة المالية لسنة 2008

قبل بداية دراسة هذه النقطة، تدخل السيد الرئيس و أخبر أنه في الإجتماع السابق تم عرض للحصيلة المالية لسنة 2008 بعد ما وزعت الوثائق المتعلقة بها على أعضاء المجلس.

و بعد ذلك أعطى السيد الرئيس الكلمة مباشرة للسادة الأعضاء لإبداء ملاحظاتهم و تساؤلاتهم حول هذه الحصيلة المالية و على العموم، فجل تدخلات السادة أعضاء المجلس جاءت مرتبطة بالنقطة التالية:

- ضعف الاعتماد المرصود بالنسبة للطلبة و ضرورة توجيه الميزانية في مجملها لفائدة الطالب.

- قيام بعض المؤسسات الجامعية بتعديل الميزانية دون الرجوع إلى مجالس مؤسساتها.

- ضعف ميزانية كلية الآداب و العلوم الإنسانية مقارنة مع الميزانيات الأخرى.

- تضخم في خانة النقل و التنقلات (Transport et Déplacements)

- المعايير التي يعتمد عليها في توزيع الميزانية على المؤسسات.

- ضعف الخانة المتعلقة بالتظاهرات العلمية.

- التعويضات تصرف بنسبة 10% فيما المصاريف البيداغوجية تنجز ببطء.

- حوالي 40% من مصاريف التسيير تصرف في التعويضات.

وفي معرض رده على هذه الملاحظات، أخبر السيد الرئيس بخصوص النقطة المتعلقة بميزانية البحث العلمي أن هناك قدر مالي يخصص في ميزانية رئاسة الجامعة و أن لجنة البحث العلمي هي التي تقوم بتوزيعه على المؤسسات الجامعية. و في ما يتعلق بالنقطة الخاصة بضعف ميزانية كلية الآداب و العلوم الإنسانية، أشار السيد الرئيس أنه مقارنة مع جامعات أخرى، فإن ميزانية كلية الآداب مرتفعة نسبياً.

أما النقطة المتعلقة بالمعايير التي تعتمد في توزيع الميزانية على المؤسسات، أكد السيد الرئيس أن هذه المعايير تأخذ بعين الاعتبار نوعية المؤسسة و نوعية التدريس في كل مؤسسة بالإضافة إلى جوانب أخرى كعدد الأساتذة، عدد الطلبة و المتر المربع المغطى (m² couvert). هذه المعايير هي التي يعتمد عليها مجلس التدبير في توزيع الميزانية على الجامعات. و بالنسبة للتساؤل حول تعديل الميزانية على مستوى المؤسسات، أكد السيد الرئيس أنه عند القيام بالتعديلات فإن لجنة تتبع الميزانية تخبر بها دون الرجوع إلى مجالس المؤسسات نظراً لأن هذه العملية تعتبر بمثابة عمل تقني تقوم به الإدارة. و بعد ذلك أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيدة حفيظ أشهبان لتوضيح بعض تساؤلات بعض السادة الأعضاء، وجاء تدخلها مبرزا للنقط التالية:

- مصاريف الموظفين الإداريين (Dépenses du Personnel Administratif) تخص أجور الموظفين الإداريين المؤقتين زيادة على التعويضات عن المهام لبعض المسؤولين عن المؤسسات بما فيهم العمداء، نواب العمداء، المدراء و هذه التعويضات هي محددة قانونياً.

- النقل و التنقلات (Transport et Déplacements) تخص التعويضات عن التنقلات بما فيها مصاريف تتعلق بالوقود، وصيانة حافلات و سيارات الجامعة.

- نفقات مختلفة (Dépenses Diverses) هي نفقات تتعلق بالتظاهرات العلمية و الثقافية (Cérémonies) ، و شراء الملابس للأعوان و صيانة المساحات الخضراء.

كما أثار أحد أعضاء المجلس مسألة مدى استفادة الموظفين الإداريين من بعض التعويضات، وفي هذا السياق أكد السيد الرئيس أنه في إطار استقلالية الجامعة فإن الموظف تابع للجامعة و أنه حسب القانون يمكن لمجلس الجامعة أن يخصص تعويضات قانونية و تنظيمية (Indemnités Statutaires et Réglementaires). وأشار كذلك السيد الرئيس أن هناك تعويضات تمنح للموظفين الإداريين على التنقلات بالإضافة إلى تعويضات أخرى جزافية. و أما بالنسبة للتدبير الإداري و المالي لتعويضات الموظفين فيتم على صعيد كل مؤسسة جامعية.

و بعد ذلك، تناول أحد أعضاء المجلس الكلمة و أبرز على أهمية ميزانية رئاسة الجامعة و التي يجب أن تتدخل لسد بعض الثغرات التي تترتب عن ضعف في ميزانية المؤسسات. وفي هذا السياق، تدخل السيد الرئيس وأكد أن الميزانية العامة للجامعة تعرض على مجلس التدبير للبحث في مسألة توزيعها على المؤسسات الجامعية ، و أشار أنه من المستحسن إبقاء اعتماد مالي إضافي في ميزانية رئاسة الجامعة قصد التدخل لحل بعض المشاكل و الإحتياجات التي قد تطرأ على مستوى المؤسسات لكن هذا الإجراء لم يتم تفعيله إلى حد الآن

كما أثارت قضية الحكامة الجيدة و مدى تطبيقها على مستوى الجامعة. و في هذا الإطار، أكد السيد الرئيس أنه من السابقين في تطبيق هذه السياسة بكل إلتزام و شفافية و أنه من حق أي عضو من أعضاء مجلس الجامعة إن أراد أن يطلع على المعلومات المرتبطة بصرف الميزانية.

و لتحسين نسبة الإنجاز في صرف الميزانية (Taux de réalisation) ، أكد بعض أعضاء المجلس على ضرورة الإنكباب لحل بعض المشاكل التي تعيق التعامل مع المومنين، كما أثارت مسألة تذاكر الطائرات، الإطعام و الفنادق و

المشاكل المترتبة عن تطبيق مذكرة وزارة المالية (Problèmes des devis contradictoires) و خصوصا أن مدينة الجديدة لا تتوفر على بنية تحتية مهمة فيما يخص الفنادق و المطاعم...

و بالنسبة للباقي أداء (Reste à payer) و الذي يمكن أن يصل إلى نصف الإعتماد المفتوح في بعض الخانات ، أكد السيد الرئيس أن تدبير صرف الميزانية يطرح عدة عراقيل و إكراهات و أنه يجب أن ننكب جميعا لايجاد الحلول الناجعة لتحسين مرد ودية الميزانية و الرفع من نسبة الأداء.

و فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالإطعام، الفنادق و تذاكر السفر، أبرز السيد الرئيس على ضرورة إبرام اتفاقيات مع أصحاب المطاعم و الفنادق و شركات النقل الجوي لتحديد الأثمان و السهر على تطبيقهما.

كما أكد السيد الرئيس على أهمية دليل الإجراءات (Manuel des Procédures) الذي هو في طور إعداد و الذي يوضح جميع المراحل التي يمكن أن يمر منها صرف الميزانية، لكن تطبيقه على أرض الواقع يتطلب إمكانيات بشرية و أدوات مهمة كالبرمجيات (Logiciels).

و في الجانب المتعلق بضعف الميزانية العامة، أشار السيد الرئيس أن هناك مشروع البرنامج الإستعجالي الذي أعدته الجامعة و الذي هو في طور النقاش مع وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث العلمي و الذي سيمكن عند الإتفاق حوله من الرفع من ميزانية التسيير و الإستثمار مما سينعكس إيجابا على ميزانية المؤسسات الجامعية.

و في نهاية دراسة الحصيلة المالية لسنة 2008، قرر المجلس المصادقة عليها ما عدا خمسة أعضاء وهم كالتالي: عبد الحق جابر، عبد الحق غريب ، العمراوي علي، محمد بنحدو ، يوسف الشرفاوي.

2- تقرير السيد مراقب الدولة لسنة 2007

أكد السيد الرئيس في البداية على الدور الأساسي و المهم الذي يلعبه مراقب الدولة في مصاحبة الجامعة في صرف الميزانية و خصوصا عندما يتجاوز الصرف قدرا معيناً حيث يستلزم ضرورة موافقة مراقب الدولة. و على هذا الأساس شكر السيد الرئيس السيد مراقب الدولة على المجهودات التي يقوم بها.

و أكد السيد الرئيس كذلك أن تدبير الميزانية يجب أن يكون تدبيراً احترافياً مما يوجب توفير موارد بشرية إضافية و كفاءة و إعطائها الوسائل الضرورية للقيام بمهامها، مما يمكن من جعل المراقبة مراقبة بعيدة.

و أشار كذلك السيد الرئيس أن السيد مراقب الدولة مطالب حسب القانون بتقديم تقرير سنوي عن التسيير المالي و الإداري على انظار مجلس الجامعة.

و بعد ذلك، أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد مراقب الدولة لعرض تقريره.

و مباشرة بعد ذلك، تناول الكلمة السيد مراقب الدولة الذي شكر في البداية السيد الرئيس و السادة أعضاء المجلس و قام بعرض تقريره لسنة 2007 المتعلق بجامعة شعيب الدكالي. و بعدما ذكر بالإطار القانوني لمهمة مراقب الدولة في المراقبة المالية، أوضح السيد مراقب الدولة أن تقريره يدخل في هذا الإطار و أبرز مختلف العناصر الأساسية الواردة في تقريره. و على العموم ، تطرق السيد مراقب الدولة إلى عرض حصيلة مهمة مراقبة الدولة من جهة أولى و إلى تقييم الجوانب الميزانية، التنظيمية من جهة ثانية.

و بعد ذلك، شكر السيد الرئيس مراقب الدولة على تقريره الهام و أكد أن الجامعة بحكم القانون أصبحت تتمتع بالاستقلال الإداري، البيداغوجي و المالي وأشار أنه على أرض الواقع الجامعة المغربية هي في طور تطبيق القانون وفق توجهات القانون 01.00.

و أبرز السيد الرئيس في نفس السياق أن هناك إكراهات تحول و تحد من استقلالية الجامعة و خصوصا الجانب المتعلق بالتسيير المالي، و عليه فإن هناك نقاش بين وزارة المالية و الخوصصة و وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث العلمي لجعل الجامعات تتمتع بالاستقلالية الإدارية و المالية.

و للرد على الملاحظات التي جاءت في تقرير السيد مراقب الدولة، أكد السيد الرئيس على النقاط التالية:

- الهيكلية الإدارية للجامعة: قد تم إقترانها و المصادقة عليها في اجتماع مجلس الجامعة السابق (اجتماع 8 أبريل 2009).

- المحاسبة العامة: تعتمد الجامعة حالياً على النظام المعتمد على المراقبة القبلية.

- البرنامج الإستعجالي : سيتم التعاقد في إطاره بين الجامعة والوزارة الوصية لمدة أربع سنوات و الذي يتوفر على مشاريع مهمة سيجعل من البرمجة أن تكون متعددة السنوات (Programmation pluriannuelle)

- الرفع من مرد ودية الموظفين و تحسين التسيير المالي: في هذا الإطار قامت الجامعة بتكوين خاص في الجودة و عمته على صعيد المؤسسات .

و بعد ذلك، أعطى السيد الرئيس الكلمة لأعضاء المجلس لإبداء ملاحظاتهم حول تقرير السيد مراقب الدولة. و يمكن تلخيص تدخلات السادة الأعضاء في النقطة الأساسية التالية :

- 1- شمولية التقرير و الصراحة و الجرأة الذي جاء بها السيد مراقب الدولة.
- 2- سلبية التقرير .
- 3- مشكل الحصول على المعلومات المتعلقة بصرف الميزانية (تعدد المصالح).
- 4- الطريقة التي يمكن تبنيها قصد تقليص المدة الزمنية في صرف الميزانية لتسهيل التعامل مع المومنين على سبيل المثال.
- 5- و ضعيفة الجامعة مقارنة مع الجامعات الأخرى في جانب التسيير المالي و الإداري.
- 6- مشكل المردودية بالنسبة للموظفين و قضية تحفيزهم.
- 7- الرفع من الجودة في التدبير المالي باعتماد مراقبة مواكبة و مرنة.
- 8- اقتناء معدات للبحث العلمي والتي تتطلب مدة زمنية مرتفعة.

و على العموم فمناقشة تقرير مراقب الدولة لسنة 2007 ، أبرزت الإنجازات الإيجابية و الجوانب السلبية في مجال التسيير الإداري و المالي للجامعة و كما أكدت على ضرورة تحسين مرد ودية التدبير و توفير الموارد البشرية وأكد على ضرورة التعاون مع وزارة المالية و الخوصصة لحل بعض المشاكل التي تعيق التسيير المالي و الإداري.

و بعد ذلك تناول السيد الرئيس الكلمة و أكد أن هناك مجموعة من المسائل التي يمكن حلها على مستوى الجامعة و أشار أن مجلس التدبير، ابتداءً من الإجتماع القادم سيعمل على تطبيق مختلف التوصيات الواردة في التقرير و طلب من السيد مراقب الدولة بحضور هذا الإجتماع.

كما أشار السيد الرئيس على أن تقرير السيد مراقب الدولة يخص السنة المالية 2007 و أن هناك مجموعة من الملاحظات التي جاءت في التقرير و التي تم تجاوزها حيث طلب من السيد مراقب الدولة إضافة ملحق بالتقرير لإبراز الحالة الراهنة للجامعة مع أخذ بعين الإعتبار المنجزات التي قامت بها الجامعة. و أعطى السيد الرئيس للسيد مراقب الدولة في سنة 2010 لمعرفة أين وصلت الجامعة في مجال التسيير المالي و الإداري و أكد على ضرورة الإرتقاء بالجامعة من أجل رفع الجودة لتصبح الجامعة معتمدة (Certification) و ختم السيد مراقب المالي أن هناك مشكل داخلي يجب العمل على تداركه و تجاوزه.

و في نهاية دراسة تقرير مراقب الدولة، أقر المجلس المصادقة عليه بالإجماع.

3-النظام الداخلي :

1- النظام الداخلي للجامعة.

2- النظام الداخلي لمجلس الجامعة.

قبل بداية دراسة هذه النقطة، أكد السيد الرئيس أن الجامعة عرفت مجموعة من التغييرات وأن هناك مؤسسات جديدة قد أحدثت مما يستوجب ضرورة تحيين وتعديل النظامين الداخليين. وأشار كذلك أن لجنة الشؤون الإدارية والشؤون التربوية

ومتابعة عملية التكوين والإدماج في الحياة المدرسية قامت بدراسة النظامين وأبدت مجموعة من الاقتراحات التي تم إدماجها في النظامين المعدلين. وبعد ذلك، أعطى السيد الرئيس الكلمة على التوالي للسيد مصطفى بنمهان والسيد عبد الحنين بلحاج.

وبعد ذلك، تناول الكلمة السيد مصطفى بنمهان بصفته منسقا للجنة الشؤون الإدارية وقام بتقديم تقرير اللجنة المنعقدة في اجتماع 26 مارس 2009 والتي درست النظامين الداخليين حيث أبرزت التعديلات الواردة في النظامين الجديدين ورفعت عدة توصيات . وفي نفس السياق، تناول الكلمة السيد عبد الحنين بلحاج نائب السيد الرئيس وأعطى مقارنة بين النظامين الداخليين (القديمين و الجديدين) حيث أبرز مختلف التعديلات المقترحة.

وبعد ذلك، أعطى السيد الرئيس الكلمة لأعضاء المجلس الذين أبدوا ملاحظاتهم واقتراحاتهم بخصوص النظامين الداخليين. وقد أثار مسألة إحداث بند خاص في النظام الداخلي للجامعة يسمح للموظفين بمتابعة دراستهم نقاشا خاصا. وفي هذا الإطار، أكد السيد الرئيس أن مجلس التنسيق سبق وأن درس هذه النقطة وأقر بإمكانية تسهيل الموظفين بمتابعة دراستهم مع ضرورة احترام شروط التسجيل و التوفيق ما بين مهامهم الإدارية والدراسية. وتابع السيد الرئيس، أنه بالإضافة إلى تشجيع الموظفين على متابعة دراستهم، هناك تكوينات جديدة خصصت للموظفين في إطار البرنامج الإستعجالي. وخلص المجلس برفع توصية لتسهيل تسجيل الموظفين بمتابعة دراستهم الجامعية. وقد تم إعطاء السيد عبد الحنين بلحاج مقترحات مكتوبة من طرف أحد أعضاء المجلس.

وعند نهاية دراسة النقطة المتعلقة بالنظامين الداخليين المعدلين، أقر المجلس بالإجماع المصادقة عليها شريطة اطلاع المجلس على الصيغة النهائية قبل إرسالها إلى الوزارة.

4- مختلفات

في إطار هذه النقطة، أخبر السيد الرئيس أنه توصل برسالة من السيد احمد زحاف برسالة مؤرخة ب 22 أبريل 2009 تحت موضوع طلب تكوين لجنة لتقصي الحقائق من لدن جامعة شعيب الدكالي للنظر، حسب محتوى الرسالة في عدم احترام سرية مناقشات اللجنة التي باشرت عملية انتقاء عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية .

وذكر السيد الرئيس كذلك أن تقرير لجنة الانتقاء قد نوقش في الاجتماع السابق حيث خلص مجلس الجامعة عن احترام المساطر القانونية وصادق بالإجماع على نتائج عمل اللجنة التي أرسلت إلى الوزارة الوصية.

وبعد دراسة محتوى هذه الرسالة، أكد أغلبية أعضاء المجلس على أن المجلس في اجتماعه السابق سبق وان تأكد من الاحترام التام للمساطر القانونية وانه صادق بالإجماع على نتائج اللجنة.

وفي نهاية دراسة هذه النقطة، أقر المجلس بأغلبية أعضائه رفض طلب السيد احمد زحاف.

وقد اختتم المجلس اجتماعه على الساعة الثامنة ليلا.

صودق على التقرير بتاريخ 2009/10/15 مع أخذ بعين الاعتبار ملاحظات السادة أعضاء المجلس.

أعد التقرير

ذ. مصطفى بنمهان

عضو المجلس